واقع الاقتصاد المكسيكي في ظل اتفاقية النافتا

أ.د. مصطفى بودرامة
جامعة سطيف1

مقدمة:

إن التبادل الحر هو نظام للتجارة الدولية يرتكز على إلغاء الحواجز والضرائب الجمركية، وحرية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتدخل اتفاقية التبادل الحر في إطار التكتلات بين الدول المتجاورة في العالم، وذلك لمواجهة المنافسة الدولية والحد من الآثار السلبية للعولمة.غير أن هذه الاتفاقية تتميز بوجود فوارق كبرى بين الدول الموقعة عليها، حيث تستفيد أطراف أكثر من غيرها.ومن اجل الاندماج في هذه الاتفاقية قامت المكسيك بتحرير تجارتها وخفضت رسومها الجمركية، وبالتالي قدمت تنازلات تعريفية أكثر في ظل انضمامها إلى تكتل النافتا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

Abstract:

This paper aims to study the reality of the Mexican economy under the NAFTA, and to know how Mexico benefited from this Bloc. In ordertointegrateintothisagreement,Mexicoliberalizeditstradeandreduceditscustomsduties,andthusmademoretariffconcessionsasitjoinedtheNAFTABloccomparedtotheUnitedStatesofAmericaandCanada.

The study concluded with a series of results, the most important of which was that the NAFTA award granted Mexicans an open entry ticket to the US market, and also gave them great appeal to European and Asian Companies wishing to enter the US market. On the trade liberalization there is limited use of Industrial Export Zones by using Mexican inputs But has benefited from it in the area of increasing industrial exports.
Keywords: Mexican economy, NAFTA, FDI, Industrial Exports, United States of America.

مقدمة:

إن التبادل الحر هو نظام للتجارة الدولية يرتكز على إلغاء الحواجز والضرائب الجمركية، وحرية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتدخل اتفاقية التبادل الحر في إطار التكتلات بين الدول المتجاورة في العالم، وذلك لمواجهة المنافسة الدولية والحد من الآثار السلبية للعولمة.غير أن هذه الاتفاقية تتميز بوجود فوارق كبرى بين الدول الموقعة عليها، حيث تستفيد أطراف أكثر من غيرها.ومن اجل الاندماج في هذه الاتفاقية قامت المكسيك بتحرير تجارتها وخفضت رسومها الجمركية، وبالتالي قدمت تنازلات تعريفية أكثر في ظل انضمامها إلى تكتل النافتا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى استفادت الاقتصاد المكسيكي من اتفاقية النافتا؟

أولا–مفهوم اتفاقية النافتا

إن اتفاقية النافتاNorth American Free Tradeويختصر ب NAFTAباللغة الانجليزية، أما باللغة الفرنسية Accord de Libre Echange Nord Américainفيختصر ب A.L.E.N.A، أو اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي هو اتفاق للتعاون الاقتصادي والتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وقعت في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994، استهدف تحرير البضائع ورؤوس الأموال والخدمات من القيود الجمركية والتي سوف تخلص التدريجي من جميع الرسوم الجمركية على مدى فترة 15 عاما،وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص أمريكا[1].

وتضمن اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي الأحكام التالية[2]:

- –إلغاء الرسوم الجمركية.
- –المعاملة الوطنية لبضائع وخدمات ومستثمري البلدان الأعضاء.
- –حرية مرور البضائع داخل أسواق البلدان الثلاثة.
- –حل النزاعات الاقتصادية والمالية.
- –عقد الصفقات العمومية مع مستثمري الدول الثلاث.
- –حرية تنقل رجال الأعمال وحماية الملكية الفكرية.

ثانيا– الصعوبات التي تواجه اتفاقية النافتا

أجرت كل من المكسيك وكندا وأمريكا خمس جولات من المفاوضات حتى الآن حول اتفاقية التجارة الحرة نافتا، التي تسمح بتمرير البضائع بين الثلاث دول دون فرض رسوم جمركية، وقد أثارت جدلا وقتها، فأيدها البعض باعتبار إنها وسيلة لخفض ثمن البضائع وعارضها آخرون خوفا من فقدان الوظائف بسبب تنفيذها، وتعرف النافتا بأنها معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تم توقيعها وأصبحت سارية المفعول عام 1994.

اتفاقية النافتا وسيلة لعدم فرض الضرائب على البضائع عند استيرادها، مما ساعد على زيادة حجم التبادل التجاري وخفض التكلفة على المستهلكين، وقد نجحت الاتفاقية في زيادة حركة التجارة بين أمريكا والمكسيك وكندا بمقدار ثلاث أضعاف، وأصبحت البضائع أرخص ثمناً.

وتعترض إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الاتفاقية منذ فترة، وأعلن الرئيس الأمريكي مؤخرا عن رغبته في إلغائها ووصفها بالكارثة على الاقتصاد الأمريكي، وبأنها أسوأ اتفاقية تجارة أبرمت في تاريخ الولايات المتحدةلان المكسيك تشكل تهديداً جدياً وأدت إلى المزيد من بطالة الأمريكيين. بسبب رخص اليد العاملة المكسيكية، لكن فعالية هذا العامل تضعف أمام فعالية عامل الإنتاجية الذي هو لصالح الاقتصاد

الأمريكي، ويسعى ترامب لفرض رسوم جمركية على واردات الفولاذ والألمونيوم،وذلك في سبيل حماية الصناعة الوطنية. وصف ترمب اتفاقية نافتا بأنها كارثة وأسوأ ما وقعته الولايات المتحدة في تاريخها، وهو يحمّل هذه الاتفاقية مسؤولية عجز في الميزان التجاري مع المكسيك يبلغ 64 مليار دولار إضافة إلى خسارة عدد لا يحصى من الوظائف

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ستكون باعتراف المسئولين الأمريكيين أنفسهم المستفيد الأكبر من تطبيق اتفاقNAFTAولذا فإن المجموعات السياسية والأكاديمية وكذلك أوساط رجال الأعمال تلتقي على تأييده، فالتحالف مع كندا والمكسيك سيفتح المجال أمام واشنطن لتركيز الجهود على الصناعات المستقبلية والإسراع بالانتقال بالاقتصاد إلى مستوى يتيح له منافسه القطبين الآخرين في الاقتصاد العالمي :اليابان وأوروبا.

ولكن من المفيد أن نبدأ في تناول بعض الحقائق التي هي في صالح الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تصل التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى ما يزيد عن 500 مليار دولار أمريكي في العام والولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للمكسيك فيما يتعلق بالسلع لأن حوالي 80% من صادرات بضائعها تذهب إلى الولايات المتحدة، في حين أن المكسيك هي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (بعد كندا والصين). وبحسب الأرقام الحكومية فإن صادرات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية إلى المكسيك ارتفعت في ظل الاتفاقية إلى 880 ألف برميل يوميا عام 2016 بعدما كانت 124 ألف برميل يوميا قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ منذ العام 1994.

وبموجب التراجع المكسيكي مؤخرا في عام 2018في شروطه التفاوضية حول تصنيع قطع غيار السيارات في أن يصب في مصلحة قطاع التصنيع الأميركي، والذي يحاول الرئيس الأميركي ترمب تحسين أدائه عبر دعمه وزيادة فكرة التصنيع المحلي في الولايات المتحدة.وافقت المكسيكية مبدئيا على تصنيع الولايات المتحدة 65 في المائة من إجمالي قطع غيار السيارة الواحدة بين البلدان الثلاثة المشاركة في اتفاقية «نافتا» وهو ما قد لا يروق للمصنعين المكسيكيين ويهدف الرئيس الأميركي ترمب إلى الوصول لتصنيع 85 في المائة من مكونات السيارة الواحدة داخل الولايات المتحدة قبل التصدير للدول الأخرى، وهو ما يراه الكثير من مصنعي السيارات بالمستحيل وخاصة أن اليد العاملة في المكسيك ارخص بكثير من كندا والولايات المتحدة، إلا أن الرئيس الأميركي يشترط أن يخطى القطاع الصناعي الأميركي بقسط كبير من التصنيع حتى يدفع حركة الاقتصاد الأميركي ويعتبر جزءا من وعود الرئيس ترمب الانتخابية. على اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والمكسيك من دون تعديل بحجة أن هذه الاتفاقية عادت بالفائدة على صناعة النفط الأميركية.

أما في كندافترتفع الأصوات المعارضة المتخوفة من انتقال قسم من الشركات الكندية إلى المكسيك تحت إغراء رخص اليد العاملة هناك. وبالتالي انخفاض التكلفة, بينما يرى المؤيدون لها أنها تفتح آفاقاً جديدة أمام الاقتصاد الكندي لتحقيق مزيد من الازدهار في البلاد.

المكسيك الشريك الأضعففي الاتفاقية ويتوقع مؤيدون هنا الاتفاق أن يؤدي تطبيقه إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية على المكسيك وإلى زيادة الإنتاجية ورفع فاعلية الاقتصاد المكسيكي ,ولكن معارضي هذه الاتفاقية يشيرون على المخاطرة الكبيرة الناجمة عن هذا الاتفاق مع شريكين أكثر قوة وقدرة على المنافسة، ذلك أنه حتى لو صدقت التوقعات بتدفق الاستثمارات الأجنبية على المكسيك فإنه من المنظر أن تنجذب نحو المكسيك القطاعات ذات الإنتاجية العالية (صناعة السيارات والمنسوجات والزجاج) بينما ستبقى قطاعات واسعة أخرى خارج اهتمام المستثمرين الأجانب الذين سيتجهون الصناعات التي تتطلب تحديثاً وتنطوي على مخاطرة، ويؤكد معارضو الاتفاقية أن المكسيك في الواقع غير مهيأة للمنافسة الأمريكية والكندية في إطار الـــ "نافتـــا" بعد تحرير التجارة بين البلدان الثلاثة وذلك لأنها تفتقر على البنية التحتية العصرية وإلى الكوادر والمديرين المؤهلين لقيادة الاقتصاد في الظروف الجديدة.

وعلى العكس من ذلك يقول مؤيدو الاتفاق أنNAFTAتعني إيجاد فرص عمل جديدة للأمريكيين, فمن المعروف أن قطاعات واسعة من الاقتصاد المكسيكي كانت حتى الآن تتمتع بحماية قوية من قبل الدولة. أما الآن فيتعين على المكسيك فتح قطاعات معينة كانت خلال عقود طويلة موضع حماية أمام التجارة الحرة ,.وهذا يعني الازدهار لفروع عديدة من الصناعة الأمريكية, وبالتالي سيفتتح المجال لاستيعاب أعداد كبيرة من جيش العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة.

ولقد تضاعفتالقيمة الإجمالية للمبادلات بين البلدان لأمريكا الشمالية خلال العقد الأخير، وأصبحت هذه الأخيرة تساهم بحصة مرتفعة من التجارة العالمية. وتحقق كندا فائضا في الميزان التجاري في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسجل عجزا في تعاملها مع المكسيك.تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة مرتفعة من الاستثمارات المباشرة الخارجية في كل من المكسيك وكندا. وعملت الدول الثلاث على التعاون فيما بينها خاصة في مجال المواصلات وذلك بإقامة مشاريع مشتركة للبنية التحتية عرفت باسم الممرات التجارية.

أضف إلى ماسبق الرغبة في التنقل والهجرة من المكسيك نحو الولايات المتحدة (الهجرة السرية)، وبذلك تعمل الحكومة الأمريكية على مراقبة الحدود بشكل دائم ومتشدد، وذلك لكون اتفاقية النافتا لم تحسم في قضية فتح الحدود بين البلدين.

ثالثا–مدى استفادت الاقتصاد المكسيكي من اتفاقية النافتا

1.أهم البيانات الأساسية للمكسيك:

*–أنظمت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات في سنة 1986.

*–المنظمات الدولية:تعد المكسيك عضو في المنظمات الدولية الآتية:

- تجمع الميركوسر Mircouser .
- تجمع النافتاNAFTAسنة1994 وكان الاتفاق الإقليمي الأول من نوعه الذي يشمل بلدان نامية وأخرى متقدمة.

*–ومن أهم صناعاتها هي: الصناعات الغذائية، والتبغ، والكيماويات، والحديد، والنفط والمنسوجات، والسيارات، والسلع المعمرة.

*–القرب الجغرافي من الولايات المتحدة.

*–من أكثر البلدان التي تعاني من التفاوت الاجتماعي بين شمال مزدهر وبين جنوب يعاني.

2.هيكل اقتصاد المكسيك

يشكل المكسيك القوة الاقتصادية العشرون في العالم و هذا بحوالي 120 مليون نسمة من السكان وبدخل محلي إجمالي فاق 54 مليار دولار سنة 1998، بالإضافة أنه يعتبر ثاني مصدر للبترول في العالم (غير عضو في منظمة opec) بإنتاج قدره 3ملايين برميل يوميا منها أكثر من 45%من إجمالي الإنتاج موجه للتصدير، وبالرغم من أهمية قطاع المحروقات هذا القطاع تمكنت المكسيك من تخليص التبعية له بشكل كبير، بحيث أصبحت تمثل حصة البترول من الصادرات المكسيكية 12%سنة 1996 بعدما كانت تبلغ 75% سنة 1981[3]،وقدرت في سنة 1997 حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 24% وفي إيرادات الميزانية ب37%[4].

وقد حققت المكسيك معدلات نمو اقتصادي مقبولة والتي خلقت للمستثمرين اطمئنان حول إمكانية نجاح مشاريعهم وخاصة الاستثمارات الأمريكية منها ويمكن متابعة تطوره كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم01:تطور النمو الاقتصادي للمكسيك للفترة 1995-2007.

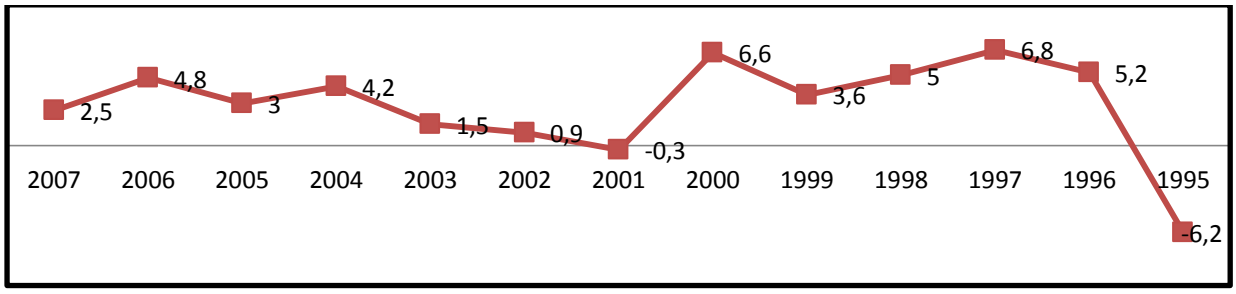

Source :Statistical yearbook for LatinAmerica and the Caribbean, variousissues, UN, New York.

وبالتالي حققت المكسيك معدلات نمو مرتفعة في عقد التسعينات وبلغت في المتوسط 3.9%خلال الفترة 1990-1994، ثم ارتفعت إلى 5.5%خلال الفترة 1996-2000، إلا أنها عادت للانخفاض خلال الفترة 2001-2003 وبلغت1.2 %في المتوسط، وارتفعت خلال الفترة 2004-2007وبلغت في المتوسط 3.6%، وبالتالي النمو الاقتصادي للمكسيك موجب خلال الفترة ماعدا في سنة 1995؛حيث واجهت المكسيك أول أزمة مالية للديون الخارجية في سنة 1994، وبعد تخفيض قيمة البيزو المكسيكي لم تؤدي إلى حدوث هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وساعدت قوة الصادرات المكسيكية على الحد من انخفاض النمو الاقتصادي في سنة 1995، وأما معدلات نمو الناتج المحلي الصناعي في المكسيك انتقلت من 6مليار دولار إلى 25.6 مليار دولار أي بمقدار 4.3مرة خلال الفترة، وبصفة عامة يمكن القول أن انضمامها إلى

النافتا لم يسرع كثيرا من النمو الاقتصادي ربما يرجع إلى الصعوبات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المكسيكي هذا من جهة والى عدم قدرته على تعظيم الاستفادة من الإمكانات التي يمتلكها.

وتعتبر بلدان أمريكا اللاتينية ومنها المكسيك منتجين تاريخيين للمواد الأولية في إطار تقسيم العمل الدولي،وبسبب ظاهرة انخفاض أسعار المواد الأولية في السوق مقارنة بالمنتجات التامة،ونظرا لذلك شجعت دولة المكسيك رأس المال الأجنبي، وانضمت إلى التكتلات ومنها تجمع ميركوسير في الجنوب[5]،والنافتا في الشمال هذين التكتلين لعبا دورا محوريا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من داخل المنطقة أو من خارجها، وخاصة بالنسبة للشركات التي تبحث عن الأسواق الكبرى، وهذا يرجع إلى قربها من السوق الأمريكية الواسعة.

وفي سنة 1986 تبنت المكسيك بصفة رسمية إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات التصديرية وانضمت في نفس السنة إلى اتفاقية العامةGATT هدفها في ذلك الرفع من مستوى تنافسية الاقتصادوجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تحقيق ذلك قامت بعدة تعديلات كان أهمها تعديل سنة 1989ثم تعديل 1993 الذي نص على فتح مجموعة من القطاعات الاستثمارية التي كانت في السابق لصالح القطاع العام و الخاص الوطني فقط.

ومن أجل زيادة تنافسية مؤسساتها الصناعية بادرت إلى تحسين جودة منتجاتها عن طريق الحصول على المعايير العالمية للجودة ومنها الحصول علىISO14001،

وقدقامت المكسيك بفتح حدودها التجارية وبدأت في تنفيذ سياسات الخصخصة وفتحت الباب على مصراعيه أمام المستثمرين من خلال تحرير سياستها الداخلية المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي.

وأما الموارد المتاحة للاستثمار العام في مجال البحث والتطوير في الأنشطة الابتكارية فهي قليلة و لم تتجاوز 0.4% سنة *2000* [6]، وبالتالي لم تستطيع ولوج التكنولوجيا المتقدمة.

3.الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك

إن نقطة التحول في علاقة المكسيك بالاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في انضمامها إلى اتحاد النافتا،فقد شجعها هذا الانضمام على إجراء تعديلات واسعة على تشريعات التجارة والاستثمار.

واتبعت الحكومة المكسيكية حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التي تشكل في مجموعها عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها مايلي:

- البنية الأساسية المادية والمعلوماتية:لقد تطورت البنية الأساسية في المكسيك تطورا كبيرا في قطاعاتها المختلفة بصفة عامة وفي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة.
- وقد أزالت القيود المفروضة على تحويل الأرباح وطبقت برنامج الخصخصة طويل المدى؛ حيث انخفض عدد شركات القطاع العام من أكثر من *1000* شركة في سنة *1982* إلى اقل من *200* شركة في سنة *2000* ويرجع هذا إلى خصخصة الكثير منها، ومنحت المستثمرين إعفاءات ضريبية قد تصل إلى *10* سنوات،وفي حالات كثيرة تسمح بالملكية *100%*، وفتحت قطاعاتها التي كانت مغلقة سابقا في وجه الاستثمار الأجنبي مثل الاتصالات والمواصلات[7].
- واتبعت المكسيك سياسة الائتمان الضريبي فسمحت للشركات والمنشآت بائتمان ضريبي بالنسبة للمبالغ التي أنفقتها كتكاليف أبحاث وتطوير، كما سمح التشريع المكسيكي بترحيل هذا الائتمان في حالة تحقيق خسائر خلال العشر سنوات التالية للخسارة.
- وتتولى هيئة الاستثمار بتوفير المعلومات عن العمال للمستثمرين الأجانب،وتقدم الإرشادات عن نوعية المشروعات والتسهيلات مع البنوك،كما قامت الحكومة المكسيكية بإصدار قانون السرية وحماية الملكية الفكرية.
- وقدمت العديد من الحوافز تمويلية منها تقديم تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة، وتقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع.
- وأماالحوافز غير المباشرة تتمثل في تزويد المستثمرين بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار اقل.

وتتميز المكسيك بانخفاض تكلفة اليد العاملة فيها رغم ذلك فإنها في الآونة الأخيرة بدأت تخسر موقعها لصالح العمالة الصينية الأرخص.

وسلك الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيكي اتجاها تصاعديا إذ ارتفعت قيمته من *8.1* مليار دولار كمتوسط للفترة*1990-1995* إلى *26,7*مليار دولار في سنة*2001*، أي بزيادة قدرها *229%* بسبب انضمامها لاتفاق النافتا وكانت غالبية الاستثمارات في قطاع التصنيع، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيبها من إجمالي التدفقات الواردة إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية وبلغ نصيبها في عام 2001نحو29%، وفي سنة2003بلغ نحو 21.7% [8]، وخلال الفترة 2002-2004 انخفضت وبلغت في المتوسط 14 مليار دولار، وكنسبة من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية فقد انخفضت إلى *7.6%* خلال نفس الفترة بسبب تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال بداية الألفية الثانية.

وإن الزيادة الملاحظة في تدفقات هذا الاستثمار باتجاه المكسيك خلال عقد التسعينات يرجع جزء منه إلى ارتفاع مبيعات الاندماج والاستحواذ من 961 مليون دولار سنة 1992 إلى 17017 مليون دولار سنة 2001،في حين وصلت مبيعات الاندماج والاستحواذ خلال الفترة 1988-2003 حوالي 50731 مليون دولار وهو مبلغ كبير مقارنة بالدول النامية.

وتمتاز المكسيك باستثمارات مناطق إعادة التصدير والتي تسمى بـــ Maquiladora والتي استفادت منها كثيرا خاصة في مجال الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن متابعة تطور قيمة الاستثمارات فيها وفق الجدول التالي:

جدول رقم01: توزيع استثمارات Maquiladora خلال الفترة 2002-2006. الوحدة : مليون دولار.

البيان	2002	2003	2004	2005	2006
استثماراتMaquiladora	2044	1961	2475	2821	2274

Source: Mexico in U.S. department of state, available in the site:http//:www.state.gov /e/eeb/ ifd/2007.

وبما أن المكسيك قريبة جغرافيا من الولايات المتحدة الأمريكية(الشريك التقليدي)، وهي عضو في منظمة النافتا مما يؤكد أنها تستولي على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم02: تطور مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك خلال الفترة 1999-2014

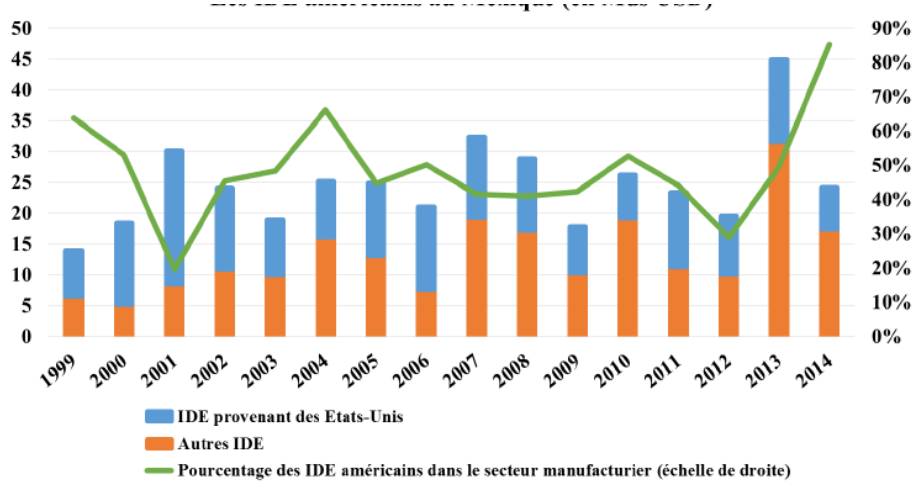

اعتماد على بيانات الشكل نعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك بسبب اقترابها الجغرافي منها،وهذا مالخصته قولة التعجب المشهورة لرئيس مكسيكي" مسكينة المكسيك بعيدة عن اللّه قريبة من الولايات المتحدة"، وكذلك تأتي في المرتبة الثانية دولة اسبانيا وفي المرتبة الثالثة هولندا وفي باقي المراتب دول أخرى مثل بريطانيا وألمانياواليابان ...الخ، وقد تركزت غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصنيع.

4.التجارة الخارجية للمكسيك

لقد قامت المكسيك بتحرير تجارتها وخفضت رسومها الجمركية وبالتالي قدمت تنازلات تعريفية أكثرفي ظل انضمامها إلىتكتل النافتا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أضف إلى ذلك انضمامهافي وقت مبكر إلى*GATT* منذ سنة 1986، وبالتالي زادت من درجة الانفتاح الاقتصادي.

إن الاقتصاد المكسيكي اقتصاد عالي الانكشاف على الخارج بمعنى آخر أنه اقتصاد شديد التبعية للأسواق الخارجية وخاصة الأمريكية حصرا، وإن الاقتصاد المحلي مفتوح وهو مندمج بشكل كبير بالاقتصاد الدولي، وميزانه التجاري يشكل فائضا من سنة إلى أخرى نظرا لتغطية الصادرات للمستوردات، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 03: تطور الصادرات والمستوردات للمكسيك خلال الفترة 1994-2014الوحدة: مليار دولار

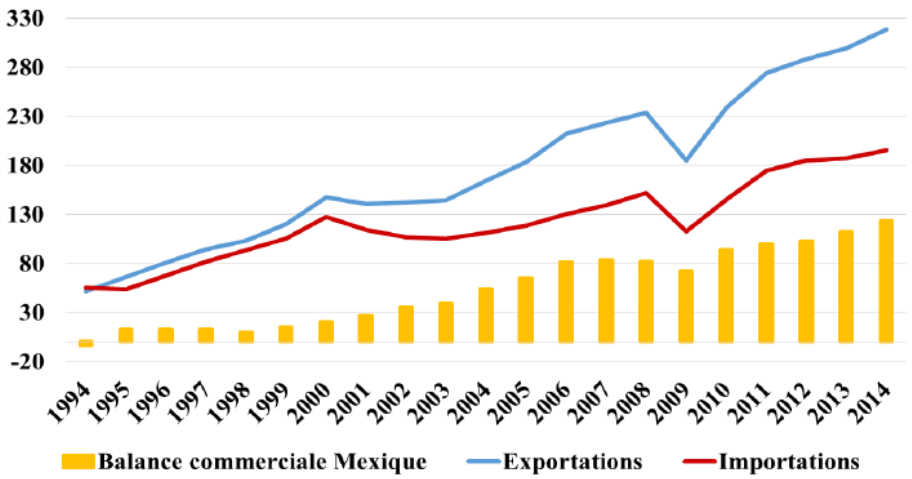

إن الصادرات المكسيكية عرفت معدل نمو كبير بسبب تزايد الطلب الأمريكي على السلع، وارتفعت بنسبة 39% خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 1999، وقد ارتفعت تجارتها مع كل من الولايات المتحدة وكندا بشكل كبير منذ أن دخلت اتفاقية أمريكا الشمالية الحرة NAFTA حيز التنفيذ سنة 1994، وقد سجلت الصادرات المكسيكية طفرة حيث نمت الصادرات بمعدل بلغ في متوسطه 11.3%خلال الفترة *1994-2006*، ومن أهم صادراتها السلع المصنعة كالمنسوجات والملابس والسيارات وقطع الغيار والسلع الكهربائية الالكترونية والنفط ومشتقات النفط والفضة والبن والقطن واهم الدول المستوردة فهي الولايات المتحدة بنسبة88,6% وكندا بنسبة *2%* خلال سنة 2000، وبالتالي تتجه جل صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة هذه السوق الواسعة بنسبة متوسطة تفوق 88%.

وتمثل المكسيك مصدراً رئيسياً للسلع المصنعة كالمنسوجات والملابس وقطع غيار السيارات والسيارات، والسلع الكهربائية والإلكترونية، وإن قطاع المنسوجات والملابس قائم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، وقد انتقلت المكسيك من عجلة التجميع إلى إنتاج السلع متكاملة، ولقد أسهمت صادرات قطاع الاستيراد بفضل مناطق إعادة التصدير Maquiladora التي زادت بمعدل بلغ في متوسطه12.6% بين سنة 1994 وسنة 2006 إسهاماً كبيراً في نمو الصادرات المصنعة[9].

وقد حقق اقتصاد المكسيك مكاسب جراء صعود أسعار الوقود و الغذاء و المعادن؛واستطاعت بفضلها التوسع في عملية الإنتاج رغم أن معظم البلدان المصدرة للنفط لم تتمكن من فعل ذلك، ولقد ساهمت زيادة الصادرات في المكسيك بفضل تعاملها مع سوق الولايات المتحدة[10].

ولقد زادت قيمة المستوردات السلعية للمكسيك بنسبة *74* % في سنة *1995* مقارنة بسنة *1990* وهذا يرجع إلى تخفيض قيمة البيزو المكسيكي مقابل الدولار بسبب لازمة المالية سنة *1994*،واستمرت في الارتفاع ولكنها في سنة *2001* انخفضت بنسبة *4*% مقارنة بسنة *2000*،وهذا يرجع الانكماش الاقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة وخاصة اقتصاد الولايات المتحدة، وبصفة عامة سلكت المستوردات اتجاها متزيدا، ويرجع ذلك أساس إلى الاعتماد الهيكلي المتزايد للاقتصاد على مستوردات مناطق *Moreno-brid* و*Rivasvaldivia* و*Santamaria* الأمر الذي يعزى جزئيا إلى ارتفاع محتوى المستوردات في الصادرات المكسيكية وخاصة في قطاع الاستيراد بغرض إعادة التصدير.

وإن السواد الأعظم من المستوردات السلعية للمكسيك هو من الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فاقتصادها مرتبط بما توفره الولايات المتحدة من سلع وكل تغير في سواق هذه الدولة ينعكس على قيمة المستوردات المكسيكية.

وتصل التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى ما يزيد عن500مليار دولار أمريكي في العام، والولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للمكسيك فيما يتعلق بالسلع لأن حوالي 80% من صادرات بضائعها تذهب إلى الولايات المتحدة؛ فمثلا السيارات الصنعة في المكسيك يصدر منها حوالي 84% نحو الولايات المتحدة الأمريكية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم04: صادرات السيارات المصنعة في المكسيك

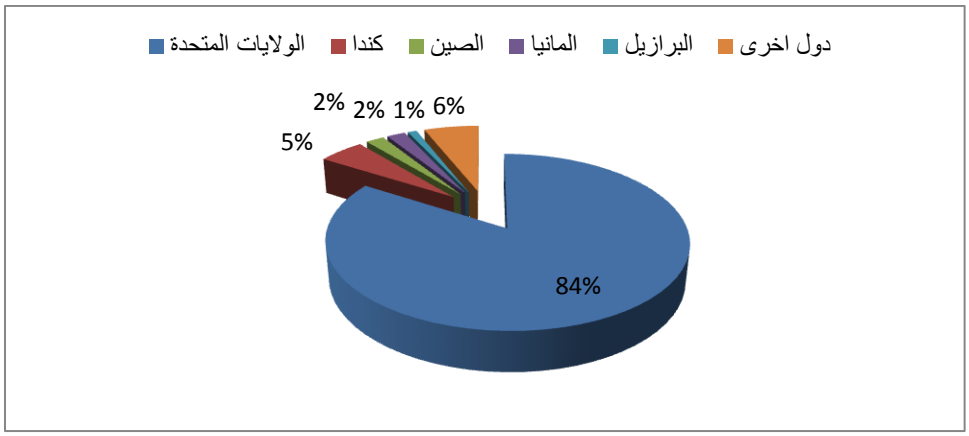

المصدر: دار المكسيك–هل يفضح عجز ادارة ترامب، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/reality/politics/2018/2/18.

من خلال بيانات الشكل يتضح جليا أن جل الصادرات المصنعة من سيارات المكسيك تتوجه نحو تجمع النافتا بنسبة 89%، أما باقي الدول الأخرى التجارية الكبرى المتمثلة في الصين وألمانيا فهي تستقطب حوالي4%مجتمعة، وبالتالي ساهمت اتفاقية النافتا في توسيع الصادرات المكسيكية وفتح أسواق جديدة لها.

وقد أسهمت صادرات قطاع الاستيراد بغرض إعادة التصدير التي زادت بمعدل بلغ في متوسطه12.6% بين سنتي 1994و2006[11]، إسهاما كبيرا في نمو الصادرات المصنعة،بيد أن صناعات هذا القطاع تنحصر في الصناعات كثيفة اليد العاملة والمعتمدة على أنشطة التجميع دون الكثير من القيمة المضافة محليا، وبالتالي مدخلات مناطق التصدير الصناعي ExportProcessingZone المستخدمة فيها كانت متواضعة و لم تتعدى 1% إلى 2% من إجمالي المدخلات، وبناء عليه يمكن القول انه استفادت الولايات المتحدة أكثر من هذه المناطق،وتواجه استدامة نمو الصادرات الصناعية الذي يعتمد بصفة أساسية على عنصر العمالة الرخيصة تحديات تتمثل في المنافسة المتزايدة من قبل الصين التي أنظمت إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، وكذلك تقوم بتصدير البترول ويحتل الاحتياطي المكسيكي منه المرتبة5 عالميا كما تقوم الشركة الوطنية للبترول Pemex بدور مورد رئيس للطاقة للولايات المتحدة الأمريكية[12].

ومن أهم مستورداتها الصناعية هي الأجهزة الالكترونية وقطع غيار السيارات وآلات تشكيل المعادن ومنتجات مصانع الفولاذ وبالتالي تتزايد السلع الوسيطة في المستوردات الصناعية ويرتبط الجزء الكبير منه بالأهمية المتزايدة لقطاع الاستيراد بغرض إعادة التصدير، وكذلك برنامج PITEX وهو برنامج تجميع يتسم بنفس سمات قطاع Maquiladora، ومن أهم الدول التي تستورد منها السلع الصناعية هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 73.6% واليابان بنسبة 3.7%وألمانيا 3.3%، وكندا 2.3% وكوريا الجنوبية 2%في سنة 2000[13].

في الحقيقة لا تشكل التجارة البينية بين الولايات المتحدة والمكسيك في السلع النهائية أكثر من 50% من التجارة بين البلدين، في حين تشكّل التجارة في المواد والأجزاء المختلفة المستخدمة أثناء التصنيع النصف الآخر من التجارة الأميركية المكسيكية، تجارة تُمر عبر الحدود الاقتصادية المفتوحة أكثر من مرة قبل أن يصل المنتج النهائي من المكسيك إلى الولايات المتحدة أو العكس، والواقع أن "نافتا" لم تشكل تبادلا تجاريا وحسب بين البلدين، بل هندست شبكة صناعية متكاملة عابرة للحدود تقوم بموجبها الشركات هنا وهناك بإنتاج المنتجات بشكل مشترك، فالسلع المنتجة بالمصانع الأميركية في المكسيك تأتي الكثير من مكوّناتها في الحقيقة من مصانع أميركية داخل الولايات المتحدة، والعكس أيضا، وبالنظر لقيام بعضها

بالتصدير لدول ذات اتفاقيات ثنائية مع المكسيك، فإن "نافتا" قد حرمت بعض العاملين الأميركيين من وظائفهم السابقة بالفعل، لكنها أنتجتفي نفس الوقت وظائف في مجالات أخرى لمنتجات أميركية لم تكن لتخرج للنور بدونها على الإطلاق.

وقد حدثت بعض الخسائر في المكسيك خاصة في الجانب الزراعي في دخل صغار المزارعين الذين يقومون بزراعة الذرة؛ حيث أنهم لم يستطيعوا أن يتحولوا بسهولة إلى زراعة المحاصيل التي تدر دخلاً أكبر،كما أن مزارعين آخرين حصلوا على مكاسب وأرباح، رغم ذلك فالنافتا سهلت عملية حدوث زيادات كبيرة في صادرات المكسيك من الفواكه والخضروات إلى الولايات المتحدة .

الخاتمة:

اعتماد على ما سبقإن اتفاق NAFTA للمكسيك مع الولايات المتحدة سمح لها إلاّ بمجال ضيق لاستخدام السياسة الصناعية كأداة للتنمية، ومنذ أواسط التسعينات اعتمدت المكسيك تخطيط متوسطي الأجل لتنمية قطاعها الصناعي ولكن الأداة الرئيسية للسياسة الصناعية تمثلت في الإعفاءات الضريبية للسلع المستوردة المراد إعادة تصديرها.فالآلاف من الشركات الأميركية نقلت أعمالها ومصانعها للشمال المكسيكي منذ توقيع الاتفاقية، تتمتع الآن بمزايا الاتفاقية، وتنتج الكثير مما يحتاجه السوق الأميركي بتكلفة أقل، في مقابل خلق مئات الآلاف من الوظائف للمكسيكيين في تلك المصانع.

وقد منحت اتفاقيةالنافتا للمكسيكيين تذكرة دخول مفتوحة للسوق الأميركي، ومنحتهم أيضا جاذبية كبيرة للشركات الأوروبية والآسيوية الراغبة في الدخول للسوق الأميركية، نظرا لمادة تتضمنها الاتفاقية وتقضي بإمكانية استفادة أية شركة أجنبية تدشّن مصانعها في دول "نافتا" من رفع الحواجز الجمركية بينها وبين الولايات المتحدة، مما دفع بآلاف الشركات الكبرى في أوروبا وآسيا لافتتاح مصانع لها هي الأخرى في شمال المكسيك، علاوة أيضا على شركات أميركية تطمح للتصدير لبلدان لاتينية عدة والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الجزئية التي تملكها المكسيك معهم بشكل ثنائي، لتصبح المكسيك واحدة من أكبر عشر دول مصنّعة للسيارات في العالم، مع اتجاهها يزيد عن 80% من منتجاتها للسوق الأميركي وحده.

وقد ساعدت على نجاح الاقتصاد المكسيكي بعض العناصر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

-إمكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- الاستفادة من عملية الانضمام إلى تكتل النافتا.

- ساهمت عملية برنامج الخصخصة طويل المدى في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تزايدت العمالة في القطاع الصناعي بسبب زيادة الاستثمار الأجنبي.

-وأما في جانب تحرير التجارة الاستفادة المحدودة من مناطق التصدير الصناعي من جانب استعمال المدخلات المكسيكية ولكنها استفادت منها في مجال زيادة الصادرات الصناعية .

-تحسن القدرة التنافسية للصادرات السلعية المكسيكية.

-استطاعت من أن تنوع من تشكيلات صادراتها بعد أن كان اقتصادها اقتصاد ريعي.

لكن يعاني في المكسيك العمال الذين تم استخدامهم في مناطق إعادة التصدير من الاستغلال وعدم التصريح، فمعظمهم يعملون في ظروف مزرية وبأجور زهيدة، ولساعات تزيد عن 10 ساعات يوميا خاصة النساء. أضفإلى ذلك تعاني من تلوث الأنهار بسبب صرف المخلفات الصناعية، وقدمنحت اتفاقيةالنافتا للمكسيكيين تذكرة دخول مفتوحة للسوق الأميركي، ومنحتهمأيضا جاذبية كبيرة للشركات الأوروبية والآسيوية الراغبة في الدخول للسوق الأميركية.

الهوامش:

[1]-النافتا، متوفر على الموقع الالكتروني:https://ar.wikipedia.org/wiki ، اطلع عليه بتاريخ:2017/05/12.

[2]- مصطفى قصباوي، اتفاق التبادل الحر الأمريكي، متوفر على الموقع:

http://www.achamel.info.(21/08/2015).

[3]-La situation économique mexicaine, p13, disponible sur le site : www.senat.fr/rap/r98-309 htm.(12/10/2015).

[4]-Audré l'ouit, les sous développement, structures et résultat, édition ellipses, paris, 1999, p64.

[5] -juan sôtôGodoy,le mythe de la globalisation et les impacts possibles en Amérique latine,firouze nahavandi,globalisation et néolibéralisme dans le tiers-monde,édition l'harmattan,2000,paris, pp 75-77.

[6]الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية 2007، نيويورك وجنيف، 2008، ص 74.

[7]-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار الإسلام، مصر،2002، ص 138.

[8]-حساب مباشر للباحث اعتماد على بيانات:

UNCTAD, world investment report, 2002, UN, Geneva and New York, 2002, p 304.
UNCTAD, World Investment Report, 2004, UN, Geneva and New York, 2004, p 369.

[9]-تقرير التجارة والتنمية 2007، مرجع سابق، ص74.

[10]- أنوب سينغ و تشارلز كوليتر، أمركا اللاتينية نهضة جديدة،مجلة التمويل و التنمية،ديسمبر2005، واشنطن،ص10.

[11]-الأمم المتحدة تقرير التجارة والتنمية 2007، جنيف، ص78

[12]-زهدى الشامي وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية: دروس التنمية والتحدي الديمغرافي، مركز المحروسة ، القاهرة، 2006، ص 169.

[13]-disponible sur le site: http;//www.Muquatel .com/mokatel/data/benoth/dwal-mod n18/maksek/mokatel1_40-2 htm..(02/10/2015).